



بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية  
مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لقسم القوى والشروع  
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

٢٦	رقم التبليغ:
٢٠٢٠/١١٥	التاريخ:

٦٦٧/٦/٨٦

ملف رقم:

مجلس الدولة  
الجمعية العمومية لقسم القوى والشروع

السيدة الدكتورة / وزيرة الصحة والسكان

تحية طيبة، وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٥٥١) المؤرخ ٢٠١١/٩/١٧ الموجه إلى السيد الأستاذ المستشار/

رئيس مجلس الدولة بشأن طلب إبداء الرأي القانوني في مدى مشروعية القرار الوزاري رقم (٣٦٣) لسنة ٢٠١١ الصادر بتعيين السيد/ صلاح شبيب محمد تركي، بوظيفة مدير عام الإدارة العامة للتفتيش المالي والإداري بديوان عام الوزارة.

وحاصل الواقع - حسبما يبين من الأوراق - أن وزارة الصحة والسكان كانت قد أعلنت عن حاجتها لشغل وظيفة مدير عام الإدارة العامة للتفتيش المالي والإداري بديوان عام الوزارة، حيث تقدم لشغل هذه الوظيفة كل من السيد/ صلاح شبيب محمد تركي الذي كان يشغل وظيفة مقدم بالقوات المسلحة، والسيد/ حسن عبد العال حسن كبير باحثين بدرجة مدير عام بالإدارة العامة للتفتيش المالي والإداري وآخرون. وأنه قد وقع اختيار اللجنة الدائمة للوظائف القيادية على السيد/ صلاح شبيب محمد تركي، وبناء عليه صدر القرار الوزاري رقم (٣٦٣) لسنة ٢٠١١ بتعيينه في تلك الوظيفة لمدة عام. إلا أن السيد/ حسن عبد العال حسن تقدم بتظلم من تخطيه في التعيين بتلك الوظيفة، ولدى بحث هذا التظلم اختلفت الآراء حول مدى سلامة القرار المتظلم منه. وبناء عليه طلبتم عرض الموضوع على الجمعية العمومية لإبداع الرأي القانوني فيه.





تابع الفتوى ملف رقم: ٦٦٧/٦/٨٦

(٢)

وتفيد بأن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٢٥ من ديسمبر عام ٢٠١٩ م الموافق ٢٨ من ربى الآخر عام ١٤٤١ هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أنه إذا عدلت الجهة الإدارية طالبة الرأي عن طلبها مبدية رغبتها في عدم الاستمرار في عرضه، أضحت طلب الرأي غير ذي موضوع ويتعين حفظه.

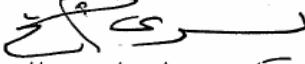
وبناء عليه وإذ ورد إلى إدارة الفتوى لوزارات الصحة والأوقاف وشئون الأزهر كتابكم رقم (٢١٣) المؤرخ ٢٠١٢/٥/٦ متضمنا العدول عن طلب الرأي الماثل، فإنه - والحال كذلك - لا يغدو هناك وجه للاستمرار في نظر الموضوع مما يتبعه معه حفظه.

## لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريماً: ٠ / ١ / ٢٠٢٠

رئيس  
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع  
  
المستشار/  
يسرى هاشم سليمان الشيخ  
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

